اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

تقرير المؤتمر

مؤتمر عن:

"تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة"

٢٥-٢٦ يونيو الأمم المتحدة جنيف

قصر الأمم التاريخي، مبنى E٤٠ – غرفة XXII

تقرير

«مؤتمر تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

الفهرس

مقدمة 3

الخلفية..... 3

الجلسة الافتتاحية.....6-4

جلسات العمل والتوصيات 17-7

تقرير

«مؤتمر تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

الهدف من عقد مؤتمر تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تسعى أهداف التنمية المستدامة، التي حددتها الأمم المتحدة كجزء من خطة عام 2030، إلى القضاء على الفقر وتعزيز المساواة وحماية البيئة وضمان الوصول العالمي إلى الصحة والعدالة والرخاء. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تنسيق النمو الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، وحماية البيئة. وترتبط الفرص الاقتصادية الكبيرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما قد يؤدي إلى إطلاق 12 تريليون دولار من فرص السوق وخلق 380 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030. ومع ذلك، هناك حاجة إلى استثمار سنوي يتراوح بين 3.3 و4.5 تريليون دولار لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا المجال ، يلعب القطاع المصرفي، وخاصة في المنطقة العربية، دورا حاسما في تمويل التنمية المستدامة وإدارة أصول بقيمة 4.5 تريليون دولار وتمويل بقيمة 3 تريليون دولار. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك فجوة تمويلية سنوية كبيرة تتجاوز 100 مليار دولار في المنطقة العربية، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز الالتزام المالي والتعاون.

خلفية المؤتمر

لا يزال توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 تحديًا رئيسيًا للمنطقة العربية. في هذا السياق، قدم اتحاد المصارف العربية في سبتمبر 2023 خلال قمة أهداف التنمية المستدامة في نيويورك التزامًا بالمشاركة في الجهود العالمية لتعزيز تمويل أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع المؤسسات المالية العربية لتعبئة هدف قدره تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودفع التحولات الرئيسية الستة في الدول العربية الـ22: الحماية الاجتماعية، الطاقة، التعليم، نظم الغذاء، التحول الرقمي، والتنوع البيولوجي والطبيعة.

يولي اتحاد المصارف العربية أهمية كبيرة لتحقيق هذا الهدف من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وفي هذا الصدد، نظم الاتحاد مؤتمراً حول تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لدراسة واقع التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتسليط الضوء على العوامل التي تعزز أو تعيق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة الإصلاحات اللازمة لتحقيقها بحلول عام 2030. مع التركيزعلى دور القطاع المصرفي والمالي العربي في تنفيذ هذه الاهداف.

«مؤتمر تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

الجلسة الافتتاحية

بدأ حفل افتتاح المؤتمر يوم الثلاثاء 25 يونيو 2024 بكلمة افتتاحية للدكتور وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية. وأعقب ذلك رسالة مسجلة من الدكتورة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ثم ألقت السيدة ماريون هونيك، رئيس قسم الشمول المالي في بنك الاستثمار الأوروبي، كلمة أمام الحضور، تلاها الدكتور زياد خلف رئيس بنك التنمية الدولي العراق وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية.

شدد **الدكتور وسام فتوح** في كلمته الافتتاحية على الأهمية الحاسمة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. منوهاص بأن أهداف التنمية المستدامة ليست مجرد إطار عمل، بل هي التزام أخلاقي لتحقيق الرخاء والمساواة والرعاية البيئية على مستوى العالم. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن المنطقة غير قادرة على تحقيق أهدافها لعام 2030، مما يستلزم اتخاذ إجراءات فورية وموحدة من جميع القطاعات: العام والخاص والمجتمع المدني. ومن الأمور الأساسية لتسريع وتيرة التقدم تعبئة الموارد المالية، والاعتراف بوجود فجوة تمويلية سنوية كبيرة تتجاوز 100 مليار دولار. وشدد الدكتور فتوح على الحاجة إلى حلول مالية مبتكرة وتعزيز الالتزامات من أصحاب المصلحة المحليين والدوليين. علاوة على ذلك، تعهد اتحاد المصارف العربية في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 بتعبئة تريليون دولار لتمويل التنمية بحلول عام 2030، بالشراكة مع الإسكوا التابعة للأمم المتحدة. ويهدف هذا الالتزام إلى سد الفجوة التمويلية في الدول العربية والتأكيد على الدور المحوري للقطاع المصرفي في تعزيز التنمية المستدامة والمرونة الاقتصادية.

واختتم الدكتور فتوح كلمته داعياً إلى بذل جهود جماعية للتغلب على العوائق النظامية وتعزيز بيئة مواتية للنمو الشامل، مسترشدين بمبادئ الإنصاف والعدالة والاستدامة. ودعا إلى اغتنام الفرصة لبناء مستقبل مرن ومنصف، والوفاء بوعد أهداف التنمية المستدامة.

«مؤتمر تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

أثنت **الدكتورة رولا دشتي**، وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للإسكوا، على مبادرة اتحاد المصارف العربية لإعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة. وشددت على ضرورة التعاون والابتكار في القطاع المصرفي لتحقيق خطة 2030. وعلى الرغم من التقدم المحرز، تواجه المنطقة العربية تحديات ناجمة عن فيروس كورونا 2019 (COVID-19)، والحرب في أوكرانيا، والصراع الأخير في غزة، والتي تسببت في انتكاسات كبيرة. كما تتراجع دول مثل اليمن والسودان وليبيا وسوريا والعراق والصومال بسبب الصراعات. وتحتاج المنطقة إلى أكثر من 7 مليارات دولار سنويا حتى عام 2030 لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ويتعين على الحكومات أن تعمل على تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتحسين الإنفاق العام، والتركيز على خلق فرص العمل، ولكنها تحتاج إلى الدعم من القطاع المصرفي. ويشكل التزام الاتحاد بحشد تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خطوة واعدة. ويشكل الدعم العالمي ضرورة أساسية، حيث تحتاج البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزامات مساعدات التنمية الرسمية وإنشاء بنية مالية عادلة، بما في ذلك آليات تخفيف عبء الديون. وتشكل قمة المستقبل المقبلة فرصة حاسمة لدفع هذه الإصلاحات. وتساعد الإسكوا مبادرات مثل صنع السياسات بمساعدة الذكاء الاصطناعي واستراتيجيات تحسين الديون. ودعت الدكتورة دشتي المشاركين إلى دعم الأدوات المالية المبتكرة، وتعزيز النمو الشامل، ودعم التحول الرقمي. واختتمت كلمتها بتسليط الضوء على إمكانات التنمية المستدامة لخلق سوق بقيمة تريليون دولار وملايين الوظائف، داعية إلى مستقبل لا يتخلف فيه أحد عن الركب ويكون الكوكب محميًا. أضافت إن أفعالنا اليوم سوف تشكل الغد، ويتعين علينا أن نلتزم ببناء مستقبل مستدام يسترشد بالإنصاف والمرونة والقيادة.

السيدة ماريون هونيكي، رئيسة الشمول المالي، إدارة التوسيع والجوار في الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي بدأت كلمتها بملاحظة متفائلة، حيث سلطت الضوء على أنه على الرغم من التحديات الاقتصادية المقبلة، فإن التقدم واضح كما تظهره أحدث البيانات الاقتصادية. وشددت على أهمية عدم الإحباط من الأرقام المذهلة بالتريليونات والمليارات، مؤكدة أن كل خطوة إلى الأمام تجلب التحسن. وأكدت: «سنواصل التقدم، ونتقدم دائمًا ونتغلب على العقبات. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أشارت إلى أنه على الرغم من أن احتياجاتهم المالية محددة كميا، إلا أنها لا تتوافق دائما مع فرص الاستثمار. وسلطت الضوء على التحديات المترابطة المتمثلة في الفقر والأمن الغذائي وتغير المناخ، وحثت على اتباع نهج شامل. واشارت الى انهم في بنك الاستثمار الأوروبي يشددون على اتباع الفحص الدقيق للمشاريع فيما يتعلق بتأثيرات المناخ. وأوجزت "مثلث برمودا" المتمثل في القدرة على المخاطرة، والقدرة على الترويج للمشروعات، وفهم المؤسسات المالية باعتباره أمرًا بالغ الأهمية لاغتنام فرص الاستثمار. وأكدت على أن الحوكمة أمر محوري لتحقيق الأداء الأمثل، مشيرة إلى تطور بنك الاستثمار الأوروبي نحو الدعم الاستباقي للمشروعات. وفي الختام، قدمت السيدة هونيك ثلاث مبادرات من بنك الاستثمار الأوروبي: برنامج الأنظمة المالية الخضراء الذي يساعد الأنظمة المالية المقاومة للمناخ على مستوى العالم، والدليل الموجه للمقاولات المغربية لإزالة الكربون، ومدقق الجدارة الأخضر لبنك الاستثمار الأوروبي يهدف الى تبسيط تقييم التمويل الأخضر للمشاريع الصغيرة.

«مؤتمر تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

وأكد **الدكتورزياد خلف**، رئيس بنك التنمية الدولي في العراق وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، على قوة العمل الجماعي في التغلب على عدم الاستقرار والصراعات والركود في المنطقة. وشدد على الحاجة إلى الاستفادة من نقاط القوة في المنطقة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تحسين الهياكل المالية ودعم الاستثمارات المبتكرة. وشدد على أهمية التكيف والتعاون بين الحكومات والأسواق لتحويل التحديات إلى فرص، بهدف تحقيق نمو مستدام وشامل. وأشار د.خلف إلى أولوية الحكومة العراقية في التنمية الاقتصادية والاستثمار من خلال قوانين آمنة. وسلط الضوء على مشروع الطريق التنموي كنموذج للاستثمار العابر للحدود، حيث يربط العراق وتركيا والإمارات وقطر لمعالجة قضايا سلسلة التوريد وربط الخليج بأوروبا. وشدد على ضرورة تقييم ومعالجة التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تغير المناخ والسلام والعدالة والفقر.، ودعا د.خلف إلى تمكين رواد الأعمال وتعزيز الشراكات والاستثمار في البحث والتطوير والموارد البشرية لتعزيز النمو الاقتصادي. وشدد على أهمية الابتكار في الخدمات المصرفية وتشكيل شراكات فعالة لضمان النمو الاقتصادي الشامل، داعياً إلى توجيه الأموال والاستثمارات نحو المشاريع التي تؤثر بشكل إيجابي على المجتمع والبيئة. وفي ختام كلمته أكد الدكتور خلف أن النظام المصرفي العربي يجب أن يساهم بشكل فاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال بذل جهود جماعية لتعزيز دور القطاعين المصرفي والمالي من أجل مستقبل أفضل.

جلسات العمل والتوصيات

اليوم الأول (2024/6/25) الجلسة الأولى:

"التقدم في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: نحو عام 2030."

ركزت الجلسة الأولى على تقييم التقدم الإقليمي وقصص النجاح، ومعالجة التحديات بالحلول المبتكرة، واستكشاف الدور الحيوي للشراكات في التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تناول المشاركون الاتجاهات المستقبلية والقضايا الناشئة التي تشكل مسارنا نحو عام 2030. أدار المناقشات السيد جرامينوس ماستروبني، نائب الأمين العام وخبير كبير في الطاقة وتغير المناخ في الاتحاد من أجل المتوسط. قبل إدارة الجلسة، ألقى **السيد جرامينوس** مداخلة تناول فيها سؤالاً أساسيًا: هل يجب أن نواصل السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أم نؤجلها حتى عام 2050 بسبب تأخرنا الحالي؟ أشار إلى أن البعض يرى أهداف التنمية المستدامة كتوازن بين تكاليف الحاضر ومزايا المستقبل، مما قد يضر بتنافسية الأعمال. ومع ذلك، أكد أن التمويل يثبت أنه لا يوجد توازن، حيث أصبحت الاستدامة أكثر فائدة بشكل متزايد.

سلط السيد جرامينوس الضوء على التحول السريع في محافظ الاستثمار، حيث نمت الاستثمارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) من أقل من 1% في بداية القرن إلى حوالي 27% اليوم، مع هدف الوصول إلى 60%. وأشار إلى أن تمويل المناخ تجاوز 1 تريليون دولار، لكن هذا المال غالبًا ما يكافح للعثور على تطبيقات عملية.

ثم حدد مشكلتين رئيسيتين: الحاجة إلى التثقيف المالي بين أصحاب المصلحة غير الماليين في الاستثمارات المستدامة، وتحدي إدارة أحجام الاستثمارات التي تقع بين القروض الصغيرة والاستثمارات البنكية الأكبر والمبررة. وأكد أن هذه مشكلة عالمية وليست عربية فقط، حيث أن خيارات المنطقة العربية في الطاقة والاندماج المجتمعي لها تأثيرات كبيرة على الصعيد العالمي.

اختتم حديثه بالإقرار بتعقيد المشكلة والتأخر ، لكنه أشار أيضًا إلى الإمكانات الواعدة في المستقبل.

أكدت **الدكتورة ميساء يوسف**، رئيسة مجموعة تنسيق أجندة 2030 و أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، على القضايا الحاسمة التي تؤثر على تقدم أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وسلطت الضوء على التأثيرات الشديدة للأزمات المتعددة، مما ساهم في زيادة عدد الفقراء بمقدار 29 مليون شخص إضافي وانتشار ندرة المياه، حيث يعيش 90% من السكان في بلدان تعاني من ندرة المياه. وأشارت إلى أن عبء الديون المتزايد يتجاوز نفقات القطاع العام الأخرى، مما يحرف الإيرادات الوطنية بعيدًا عن القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم.

ثم أشارت الى ان تفاقم السياسات الضريبية غير الفعالة وضعف الإنفاذ الناتج خسائر الإيرادات، مما يستدعي تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتقديم إعفاءات ديون عادلة وإصلاحات في الأنظمة المالية الدولية. تعوق نقائص الحوكمة، التي تتسم بمشاركة عامة محدودة وآليات مساءلة ضعيفة، الحوكمة الفعالة، في حين تطغى النفقات العسكرية المفرطة على الاستثمارات الضئيلة في البحث والتطوير.

علاوة على ذلك، تستمر الفجوات الكبيرة في البيانات في المجالات الحرجة مثل الحوكمة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتمييز، مما يعوق صنع السياسات المستنيرة ورصد التقدم. وأوصت بإجراء إصلاحات استراتيجية وتعزيز التعاون الإقليمي لتجاوز هذه التحديات وتسريع التقدم نحو تحقيق أجندة 2030.

السيدة ندى العجيزي، مديرة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، أشارت الى أن المنطقة العربية تواجه الكثير من التحديات بما في ذلك الفقر وندرة المياه والبطالة بين الشباب. وفي هذا المجال تعمل اللجنة العربية العليا للتنمية المستدامة على مواجهة هذه التحديات من خلال المبادرات والشراكات. والتركيز على التمويل المستدام والمنصات الرقمية والتعاون الإقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

السيد إدوارد ميشود، نائب رئيس ومستشار أول في مختبر بيوند، الأمم المتحدة جنيف، عرض عمل مختبر بيوند في مقر الأمم المتحدة جنيف ، مسلطاً الضوء على دوره كمساحة تصميم اجتماعي للاستدامة الطويلة الأمد داخل مكتب المدير العام للأمم المتحدة جنيف .وركز في عرضه على الاتجاهات المستقبلية والقضايا الناشئة، محدداً ثلاث نقاط رئيسية ليست فقط ذات صلة بالمنطقة العربية بل على الصعيد العالمي: الأجيال المستقبلية، المؤشرات التكميلية (مثل تجاوز الناتج المحلي الإجمالي)، والمشاعر في الاستدامة. مؤكداً على كيفية تأثير كل من هذه الاتجاهات على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك تشكيل أجندة ما بعد 2030. شدد السيد ميشود على كيفية أن المجالات الرئيسية تندرج في أجندة الأمين العام للأمم المتحدة "أجندتنا المشتركة" وتعكس الاعتبارات الرئيسية في المسودة الحالية للميثاق من أجل المستقبل والإعلان حول الأجيال المستقبلية، متوقعاً أن تكون ضمن وثائق نتائج قمة المستقبل في سبتمبر 2024. ودعا المشاركين في المؤتمر للتواصل مع مختبر بيوند إذا كانوا مهتمين بمعرفة المزيد.

توصيات الجلسة الأولى:

- تنفيذ الإصلاحات الاستراتيجية وتعزيز التعاون الإقليمي للتغلب على هذه التحديات وتسريع التقدم نحو تحقيق أجندة 2030.
- يجب على البنوك العربية والدول الأعضاء في المنطقة إعطاء الأولوية للاتجاهات المستقبلية، بما في ذلك احتياجات الأجيال القادمة، واستخدام المؤشرات التكميلية، ودور المشاعر في الاستدامة. من خلال فهم هذه العوامل ودمجها، يمكنهم تحفيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر فعالية.
- الاستثمار في السندات الخضراء والسندات الاجتماعية والقروض المرتبطة بالاستدامة حيث إنها أصبحت طرقاً أكثر شيوعاً لتعزيز التمويل المستدام في المنطقة العربية في العقود القادمة.

الجلسة الثانية - اليوم الأول:

التغلب على عوائق الاستدامة في الدول العربية: إصلاحات لتسريع التقدم.

استكشفت هذه الجلسة مجالات حاسمة بما في ذلك الإصلاحات السياسية والتنظيمية، بناء القدرات المؤسسية، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المستدام وتخصيص الموارد. أدارت هذه الجلسة بصفتها رئيسة ومتحدثة رئيسية الدكتورة نهلة بودياب، خبيرة في إدارة التغيير وتحويل الثقافة ، والرئيسة التنفيذية لبنك الموارد لبنان.

بدأت **الدكتورة نهلة بودياب** الجلسة بكلمة رئيسية بعنوان "تمكين التغيير: التحديات والحلول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة". حيث أكدت على ضرورة المبادرات المتنوعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرة إلى أهداف رئيسية مثل القضاء على الفقر، العمل اللائق، والشراكات. وأوضحت أن العديد من الجهود تكون تفاعلية، مدفوعة بعقلية البقاء، ودعت إلى نهج شامل يعالج ليس فقط الاحتياجات المادية ولكن أيضًا المعتقدات والأفكار والمشاعر الإنسانية. تشمل الحلول المقترحة نهجًا من ثلاث خطوات: الوعي، العمل، والدعم لتغيير وجهات النظر وتفعيل الإمكانات البشرية. ثم ربطت هذه المفاهيم بأهداف التنمية المستدامة المحددة، داعية إلى جهد جماعي لتعزيز التحول الشخصي والتنظيمي، مما يدفع في النهاية نحو التنمية المستدامة.

ناقشت **السيدة ليسل فان أست**، نائبة رئيس مبادرة التمويل البيئي التابعة للأمم المتحدة (UNEP FI) في جنيف، دور مبادرة التمويل البيئي في الشراكة مع أكثر من 500 بنك وشركة تأمين ومستثمر لتعزيز التمويل المستدام. سلطت الضوء على إنشاء أطر عمل صناعية مثل مبادئ الصيرفة المسؤولة ومبادئ التأمين المستدام، التي تهدف إلى دمج الاستدامة في الممارسات المالية. تم تحديد المنطقة العربية على أنها تملك مزايا فريدة لقيادة جهود إزالة الكربون، بمواردها الوفيرة من الطاقة المتجددة وإمكانياتها العالية للطاقة الفوتوفولتية. ومع ذلك، تواجه المنطقة تحديات، بما في ذلك نقص التوافق بين البنوك والخطط الوطنية للمناخ، وغياب السياسات واللوائح الكافية، والحواجز السوقية مثل نقص البيانات والتدريب. وأكدت أن التغلب على هذه الحواجز يتطلب التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية والحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني. وشددت على أهمية الوعي والتدريب وبناء القدرات، وكذلك الحاجة إلى أدوات وبيانات موثوقة لتوسيع نطاق التمويل المستدام وتسريعه.

ناقش **السيد مايكل ديثليفسن**، رئيس قسم التمويل الابتكاري والمؤسسات المالية الدولية في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، دور اليونيدو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تعزيز التصنيع المستدام، من خلال تعاونها مع الشركاء، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، لتعزيز تأثير مشاريع التعاون الفني من خلال عروض القيمة المبتكرة. على الرغم من عدم امتلاكها تمويلًا كبيرًا خاصًا بها، تستفيد اليونيدو من التمويل المختلط وتتناغم مع الاستجابات المتعددة الأطراف لتخفيف مخاطر الاستثمار، وبالتالي تساهم في النمو الشامل في المنطقة العربية. وعلى سبيل المثال ، إنشاء مرفق قرض دوار بالتعاون مع البنك الوطني المصري، الذي يسهل الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية في الاقتصاد الأخضر والدائري.

السيد جيروم فاشر، كبير الاقتصاديين في قسم مجلس التعاون الخليجي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، لخص في عرضه نتائج تقرير حديث بعنوان "تحضير القطاعات المالية لمستقبل أخضر: إدارة المخاطر وتأمين التمويل المستدام (imf.org)" وأكد أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى تمويل كبير لمبادرات تتعلق بتغير المناخ، يقدر بأكثر من تريليون دولار بحلول عام 2030. هذه الحاجة تكون عالية بشكل خاص للتخفيف من آثار تغير المناخ، حيث تتطلب تمويلاً يتراوح بين 8 إلى 15 ضعفاً من جهود التكيف. تواجه الدول ذات الدخل المنخفض والتطور المالي المحدود أكبر التحديات بسبب محدودية مجالها المالي وانخفاض التطور المالي لديها. وعلى الرغم من الإمكانات للنمو في التمويل الأخضر، إلا أن مساهمة التمويل الخاص بالمناخ تظل منخفضة بنحو 0.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، هناك إمكانات كبيرة للقطاعات المالية المحلية لتوسيع دورها في التمويل الأخضر، خاصة من خلال الخدمات المصرفية للأفراد ومشاريع كفاءة الطاقة، التي يمكن أن تدعم اقتصادًا أكثر خضرة وتخفف من مخاطر المناخ. لتحقيق ذلك، يجب وضع عدد من التدابير السياسية، التي تم عرضها في عدة خرائط حرارية، لتحسين مرونة القطاعات المالية تجاه مخاطر المناخ وخلق بيئة مواتية للتمويل المناخي.

«مؤتمر تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

السيد فيتو إنتيني، كبير الاقتصاديين الإقليمي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان. ناقش السيد إنتيني التحديات والتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، مشددًا على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة هذه القضايا. مشيراً إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يزال غير مكتمل، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتأثرة بالصراعات، حيث تشير الدراسات إلى أن هناك حاجة إلى 230 مليار دولار إضافية سنويًا في المنطقة. هناك فجوات كبيرة في البيانات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة. تشمل النتائج الرئيسية قضايا المالية العامة، مع شفافية الميزانية، والإشراف، وجمع الضرائب في البلدان الهشة التي تقل عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي. في القطاع الخاص، مساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، وقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة تبلغ 7%، وهي الأدنى عالميًا، وكثافة الأعمال أقل من المتوسط. انخفض الشمول المالي، حيث أن 26% فقط من الشباب و30% من النساء لديهم حسابات في عام 2021، مقارنة بـ 74% عالميًا. الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين صناديق المعاشات التقاعدية متقطع، ولا يزال الكثيرون يدمجون ممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، مما يبرز الحاجة إلى شبكة قوية لتبادل الخبرات. استجابة لذلك، طورت الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطار تمويل وطني متكامل (INFF) لتعزيز عمليات التخطيط والتغلب على حواجز التمويل لتحقيق التنمية المستدامة. يشمل هذا الإطار إدارة المالية العامة، وتأثير الاستثمار، والتمويل التحويلي، والتمويل الشامل. كما أعلن السيد إنتيني عن مبادرة مرفق التمويل الأخضر للدول العربية القادمة.

الدكتور أنطوان صفير، محاضر في الجامعة الأمريكية في بيروت، محام في نقابتي المحامين في باريس وبيروت، وشريك منتسب في مونتريال وواشنطن. بدأ الدكتور صفير عرضه بالتأكيد على ضرورة وجود خطة مالية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو هدف وطني ودولي حيوي. ومع ذلك، أشار إلى أنه بدون تعزيز شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) وتطبيق القوانين الحالية مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي تضمن التجارة الحرة بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز، فإنه من المستحيل خلق بيئة تجارية مستدامة. وتساءل عن الوضع الحالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مستفسرًا عما إذا كانت هناك سياسات جديدة أو وجهات نظر قانونية جديدة قائمة.

ثم قدم الدكتور صفير عدة توصيات للمناقشة:

• إنشاء مشاريع تجارية وبيئية خالية من شراكات القطاعين العام والخاص حيث يمكن للكونسورتيوم العربي التخطيط وتنفيذ المشاريع الضخمة باستخدام خبراتهم، بغض النظر عن هويات الشركات أو المساهمين، مع إعفائها من الضرائب وضرورة توظيف العمال المحليين.

• إنشاء مركز إقليمي عربي للوساطة والتحكيم لتعزيز الشفافية، والذي سيعمل كجزء من منصة عالمية.

• تعديل مدونة السلوك في الدول العربية لتسهيل عمليات الشركات الإقليمية دون قيود قانونية.

• تعديل قانون مهنة المحاماة للسماح للمحامين العرب بالدفاع عن العملاء والمشاركة في الإجراءات القانونية للشركات، مما يعزز هياكل الأعمال والمعايير الموحدة.

واختتم الدكتور صفير بالقول إن هذه التوصيات يمكن أن تساعد في تطوير نموذج أعمال جديد في المنطقة العربية، والتغلب على عوائق الاستدامة وتنفيذ الإصلاحات العملية، لكنه شدد على أن الرؤية السياسية الكبيرة للسياسات القانونية الإقليمية والعربية والتعاون الاقتصادي الابتكاري ضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

توصيات الجلسة الثانية:

- تعزيز اعتماد أوسع لمبادئ الصيرفة المسؤولة ومبادئ التأمين المستدام بين المؤسسات المالية في المنطقة العربية لمواءمة ممارساتها مع معايير الاستدامة العالمية.
- تشجيع استخدام التمويل المختلط لتعبئة الاستثمارات من القطاعين الخاص والعام، مما يقلل من المخاطر ويجذب المزيد من التمويل للمشاريع الصناعية المستدامة.
- إنشاء بيئة سوقية مواتية للتمويل الأخضر من خلال السياسات الداعمة.
- لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، يجب إنشاء شبكة قوية لتبادل ممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) بين صناديق التقاعد وتعزيز الإدارة المالية العامة، بما في ذلك شفافية الميزانية وجمع الضرائب.
- تعزيز الشمول المالي للشباب والنساء، وتطبيق إطار تمويل وطني متكامل (INFF) لزيادة الاستثمار وإدارة المخاطر من أجل التنمية المستدامة.
- إنشاء مشاريع تجارية وبيئية خالية من شراكات القطاعين العام والخاص حيث يمكن للكونسورتيوم العربي التخطيط وتنفيذ المشاريع الضخمة باستخدام خبراتهم، بغض النظر عن هويات الشركات أو المساهمين.

الجلسة الأولى - اليوم الثاني:

دور القطاع المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المنطقة العربية

تعمقت هذه الجلسة في جانب حيوي من التنمية المستدامة: الدور المحوري للقطاع المالي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة (SDGs) عبر المنطقة العربية. وهدفت إلى استكشاف استراتيجيات الاستثمار المصممة للتنمية المستدامة، والأدوات المالية المبتكرة التي تقود التغيير الإيجابي، والتأثير العميق للشمول المالي على التقدم المجتمعي.
خلال هذه الجلسة، تم فحص كيفية تقارب هذه العناصر لتشكيل مستقبل أكثر إنصافًا واستدامة للمنطقة العربية وما بعدها. أدارهذه الجلسة **السيد إسلام مهدي**، رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شراكة المحاسبة الكربونية المالية (PCAF).

السيد أسامة بخاري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الفارس الدولية – رئيس لجنة البنوك، غرفة التجارة الدولية السعودية. أشار السيد بخاري الى أنه وفقًا لتقرير حديث للغرفة التجارية الدولية، تشكل التجارة العالمية ما يصل إلى 30% من جميع انبعاثات الكربون. استجابة لذلك، أطلقت الغرفة التجارية الدولية إطارها "الموجة 1" في عام 2022، مع التركيز على صناعة المنسوجات كصناعة تجريبية . تهدف هذه المبادرة إلى وضع معايير للتجارة المستدامة، مما يسمح للبنوك والشركات والحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات التنظيمية بتقييم المعاملات بطريقة موحدة لتحديد مدى توافقها مع هذه المعايير. بعد التجربتين في عام 2022، قدمت الغرفة التجارية الدولية "الموجة 2"، وهي مجموعة محسنة من المبادئ التي تتضمن رؤى من المرحلة الأولية. وتهدف إلى توسيع نطاقها وضمان قابليتها للتطبيق في العالم الحقيقي. وتشمل مبادئ الموجة 2:

- توسيع التغطية من النسيج إلى الزراعة والطاقة وقطاعات السيارات.
- تنفيذ درجة متدرجة لمقارنة مدى استدامة معاملات التجارة.
- إعادة توجيه التقييم الأساسي إلى "استخدام العائدات" لمواءمته مع أطر التمويل المستدام القائمة.
- إضافة طريقة موحدة لتقييم استدامة نقل البضائع.
- تمكين استخدام التصنيفات المعتمدة ودرجات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) من أطراف ثالثة لتقييم المعاملات.
- القضاء على الأحكام الذاتية لتعزيز صلابة الإطار وتسهيل الأتمتة.

«مؤتمر تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

الدكتورة أمل بن عيسى، مديرة ادارة تعبئة الاستدامة في بنك أفريقيا-BMCE في المغرب، أبرزت في عرضها العمليات الواسعة للبنك عبر 32 دولة، مع أكثر من 14,846 موظفًا و6.6 مليون عميل. مؤكدة على التزام البنك العميق بالتنمية المستدامة، ودمج الاستدامة في حوكمته، وتطوير منتجات مبتكرة لمواجهة تغير المناخ، والتركيز على رأس المال البشري ورضا العملاء. تشمل المبادرات الرئيسية السعي لتحقيق صافي انبعاثات صفرية، وتقديم منتجات التمويل الأخضر، ودعم سلاسل القيمة الخضراء في مختلف القطاعات. كما أشارت إلى أن البنك يتعاون مع شركاء عالميين وإقليميين، ويدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من خلال برامج ريادة الأعمال والحاضنات المخصصة، ويعزز المساواة بين الجنسين من خلال مبادئ تمكين المرأة.

الدكتور علي عوده، مدير إدارة البحوث في اتحاد المصارف العربية، أكد في عرضه على الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك في تمويل التنمية المستدامة، وهو أمر أساسي لتحقيق أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة. أبرز الدكتور عوده أن التمويل الكافي والفعال هو العمود الفقري لتنفيذ المشاريع والسياسات التي تدفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. علاوة على ذلك، يهدف القطاع المصرفي، من خلال التمويل المستدام، إلى تحقيق نتائج اجتماعية وبيئية إيجابية أثناء السعي لتحقيق عوائد مالية. يعتبر دور هذا القطاع أساسيًا لتعزيز الرفاه الاقتصادي، وجودة البيئة، والتماسك الاجتماعي، وازدهار الأجيال القادمة. كما أكد على أهمية النظم المالية، بما في ذلك البنوك وأسواق رأس المال، في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، لا سيما: الهدف 1 (القضاء على الفقر)، الهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام)، الهدف 9 (بناء البنية التحتية المرنة)، والهدف 10 (الحد من عدم المساواة).

السيد طارق عقل، متخصص في الشؤون المصرفية والتمويل الخاص في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). في عرضه، أبرز السيد عقل الرؤية الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعبئة التمويل الخاص، مع التركيز بشكل خاص على التمويل البنكي، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في المنطقة العربية. أوضح السيد عقل نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إشراك التمويل الخاص من خلال تعزيز آليات التمويل المختلط وتدخلات تخفيف المخاطر. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تقليل المخاطر على المقرضين وزيادة العوائد، مما يجعل الاستثمارات في التنمية المستدامة أكثر جاذبية. ودعا أعضاء اتحاد المصارف العربية إلى المشاركة الفعالة في هذه المبادرة، مشددًا على الدور الحيوي للمؤسسات المالية في تعبئة الأموال اللازمة لدفع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

السيدة إكرام مهول من وحدة التمويل الأخضر، قسم الرقابة المصرفية في بنك المغرب، قدمت ملخصًا للتحديات والمقاربات الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في المنطقة العربية، مشددة على الدور الحيوي للقطاع المالي. النقاط الرئيسية شملت اعتماد نهج تدريجي يبدأ بالتنسيق الوطني مع الجهات المعنية الرئيسية، خاصة وزارة المالية، وجمعيات البنوك والجهات التنظيمية الأخرى أثناء تطوير خارطة طريق لمواءمة القطاع المالي مع التنمية المستدامة، ودمج المخاطر المتعلقة بالمناخ في الرقابة، وتقييم تعرض القطاع المصرفي المغربي لمخاطر المناخ كجزء من برنامج عمل بالتعاون مع البنك الدولي. أبرزت السيدة مهول أهمية الحوكمة، وإدارة المخاطر، ومنتجات التمويل الأخضر، والشمول المالي، وبناء القدرات. كما ذكرت أن مبادرات بنك المغرب تشمل زيادة الوعي، والانخراط في الحوار مع أصحاب المصلحة، والمشاركة في الشبكات الدولية مثل NGFS، SBFN، وAFI. فيما يتعلق بالإطار التنظيمي، تم إصدار توجيه في عام 2021. وتوقعات البنوك بشأن إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والبيئة. بالإضافة إلى ذلك، أكدت على التزام البنك ببناء القدرات، والعمل الجاري على تطوير استراتيجية وطنية للتمويل الأخضر وتصنيف أخضر بالتعاون مع وزارة المالية والمنظمين الماليين بدعم من البنك الدولي، وإعداد إرشادات رقابية إضافية.

توصيات الجلسة الأولى:

- يجب على البنوك في المنطقة العربية الاستمرار بتوسيع تعاونها مع الشركاء العالميين والإقليميين لتعزيز تأثيرها على التنمية المستدامة، والمرونة المناخية، والمساواة بين الجنسين، مما يعزز دورها القيادي في الاستدامة والتمويل المؤثر عبر المنطقة.
- يجب على البنوك في المنطقة العربية تكثيف جهودها لدمج المخاطر المتعلقة بالمناخ في إشرافها المالي وأطر إدارة المخاطر لتتوافق بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وإدارة المخاطر المالية الناجمة عن تغير المناخ بشكل فعال، مما يساهم في قطاع مالي أكثر مرونة واستدامة.
- ينبغي على البنوك العربية تعزيز قدرات المؤسسات المالية المحلية لتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية، ويتضمن ذلك دعم السياسات التي تعزز خلق فرص العمل، وريادة الأعمال، ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مثل هذه التدابير ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تنفيذ "درجات متكافئة" بحيث يمكن توضيح ومقارنة مدى استدامة معاملة تجارية معينة.
- يجب على المؤسسات المالية، وخصوصًا المصارف الاعضاء في اتحاد المصارف العربية ، المشاركة الفعالة في المبادرات الهادفة إلى تعبئة التمويل الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في المنطقة العربية.

الجلسة الثانية - اليوم الثاني:

تمكين الاقتصادات العربية: مساهمة البنوك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

في هذه الجلسة، استكشف المشاركون الدور المحوري الذي تلعبه البنوك في دفع التنمية المستدامة في الاقتصادات العربية. وركزوا على كيفية مساهمة المؤسسات المالية بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).
تعمقت هذه الجلسة في عدة مجالات رئيسية: التمويل والاستثمار المستدام، الشمول المالي وإمكانية الوصول، مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، أهمية التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية (Fintech). ، أدارة هذه الجلسة

السيد إسلام مهدي، رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شراكة المحاسبة الكربونية المالية،حيث قدم عرضًا ناقش فيه الدور المحوري لشراكة المحاسبة الكربونية المالية (PCAF) في تمكين المؤسسات المالية من قياس والإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) الناتجة عن أنشطتها المالية، مما يعزز الشفافية والمساءلة. وأوضح أن PCAF طورت معيارًا موحدًا لمحاسبة غازات الدفيئة للانبعاثات الممولة، مع أكثر من 500 موقع في جميع أنحاء العالم. معتبراً أن قياس الانبعاثات المرتبطة بالأنشطة المالية نقطة البداية للمؤسسات المالية لإدارة المخاطر، وتحديد الفرص المرتبطة بانبعاثات غازات الدفيئة، وبدء رحلة إزالة الكربون ، مما يدعم بشكل مباشر الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل المناخي.
أكد إسلام أن PCAF تقدم للموقعين مساعدة تقنية واسعة النطاق، وقاعدة بيانات شاملة لعوامل الانبعاثات، وبرنامج تعليمي عبر الإنترنت يمكن تتبعه ذاتيًا من خلال أكاديمية PCAF. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون PCAF مع شركاء عالميين لتسهيل التنفيذ من خلال الفرق الإقليمية والوطنية، مما يساعد المؤسسات المالية على إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، وتطوير منتجات مالية صديقة للمناخ، ومواءمة عملياتها مع اتفاقية باريس.

السيدة داليا أكمل نورالدين، أخصائية التمويل المستدام في البنك المركزي المصري، أبرزت الخطوات الكبيرة التي حققها القطاع المصرفي المصري في التمويل المستدام، بدفع من مبادرات البنك المركزي المصري (CBE). واستعرضت المحطات الرئيسية، بما في ذلك انضمام القطاع إلى المنظمات الدولية وإنشاء إدارات الاستدامة داخل البنوك. وأشارت الى انه بين عامي 2013 و2023، أجرى البنك المركزي المصري تحليل فجوات شامل، وأصدر مبادئ توجيهية للتمويل المستدام، ووجه البنوك لقياس بصمتها الكربونية. وأشارت إلى أنه في عام 2022، قدم البنك المركزي المصري لوائح التمويل المستدام التي تلزم بدمج سياسات الاستدامة في إجراءات الائتمان والاستثمار بالبنوك واستشارة الخبراء البيئيين للمشاريع الكبيرة. ونتيجة لذلك، تقدمت مصر في مصفوفة التقدم لشبكة التمويل والمصارف المستدامة (SBFN) من مرحلة الالتزام في عام 2019 إلى مرحلة التقدم في عام 2024، مع التركيز على بناء القدرات، ومشاركة أصحاب المصلحة، وإدارة مخاطر المناخ.

السيدة ناتاليا ريالبي كاريبو، الرئيسة التنفيذية لشركة هيديرا – الحلول الرقمية للتنمية المستدامة، أكدت في عرضها أن هيديرا تركز على توفير الحلول الرقمية للتمويل الأخضر الشامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقدم خدمات مثل إدارة بيانات التأثير، والأدوات الرقمية لتقييم المؤسسات، والتدريب. تجري هيديرا استطلاعات ودراسات لتسليط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه المؤسسات المالية والمستثمرين في التأثير في معالجة الاستدامة. وشددت على أهمية الأداء البيئي وتطوير الاستراتيجيات، والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز التمويل الأصغر الأخضر. ثم أوصت ببرامج بناء القدرات، ونشر الأدوات الرقمية، وتطوير إدارة المخاطر البيئية الداخلية، ودعم مؤسسات التمويل الأصغر الناضجة (MFIs) لتوسيع محافظها الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، دعت إلى إجراء المزيد من البحوث في مجالات مثل التمويل الأصغر الإسلامي، والتكيف مع تغير المناخ، والتعاون مع البنوك المركزية.

السيد علاء سهاونة ، مدير تطوير الأعمال والتسويق في شركة الأهلي للتمويل الأصغر، الأردن، أبرز الدور المحوري للبنوك في المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأضاف تسهم البنوك من خلال الوساطة المالية، الإقراض والاستثمار، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم خدمات الدفع الأساسية. تعزز الشمول المالي، وتدعم النمو الاقتصادي، وتدفع الابتكار في التكنولوجيا المالية (fintech). ومع ذلك، تواجه البنوك تحديات مثل الوعي المحدود بأهداف التنمية المستدامة، قضايا القدرات والخبرات، تعقيدات إدارة المخاطر، نقص البيانات الموثوقة، العقبات التنظيمية، والحوافز المالية. بالإضافة إلى ذلك، تعقّد تجزئة السوق وعدم الاستقرار السياسي، والقيود التكنولوجية جهودها لدمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الأساسية. وأعتبر ان مشاركة أصحاب المصلحة الفعالة، الشراكات، والتركيز على تنمية المجتمع والمرونة، أمورًا حاسمة للتغلب على هذه العوائق وتعزيز مساهمات البنوك في التنمية المستدامة.

توصيات الجلسة الثانية

- يجب على البنوك المركزية العربية الاستمرار في فرض دمج سياسات الاستدامة في إجراءات الائتمان والاستثمار بالبنوك وضمان استشارة الخبراء البيئيين للمشاريع الكبيرة.
- يجب على المؤسسات المالية المشاركة مع أكاديمية تدريب متخصصة للحصول على تدريب شامل وشهادات لتحسين جودة محاسبة وانبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها، مما يدعم جهودها في إزالة الكربون.
- بناء برامج القدرات ونشر الأدوات الرقمية لتعزيز إدارة المخاطر البيئية ودعم توسيع المحافظ الخضراء في مؤسسات التمويل الأصغر الناضجة (MFIs).
- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، الشراكات، والتركيز على تنمية المجتمع والمرونة للتغلب على العوائق وتعزيز مساهمات البنوك في التنمية المستدامة.

FATTOUH
Z. ABED
IRAQ
QATAR